الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

حرية التنظيم المحتجزة في مصر

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2009) *حرية التنظيم المحتجزة في مصر*. رواق عربي، 14 (2)، 5-11.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

مقال

حرية التنظيم المحتجزة فى مصر(×)

د. محمد السيد سعيد**

مقدمة:

أملى الشرط الاستعمارى الطويل حرمان المصريين من الحق فى إنشاء روابط حرة، وبصورة عامة من الحق فى التنظيم حتى دستور ١٩٢٣. وخلال أكثر من ألف سنة لم يتمتع المصريون سوى بالحق فى تأسيس وعضوية الجمعيات والتنظيمات الصوفية والوكالات التجارية. وقامت هذه الجمعيات بأدوار دينية بحتة ولكنها أيضًا قامت بتقديم قنوات للدعم الاقتصادى المتبادل بين أعضائها الأثرياء والموزعين فى شتى المجتمعات العربية. وقامت الوكالات التجارية بأدوار اقتصادية بحتة عندما تمتعت ببعض العافية، فى ظروف اتسمت لقرون طويلة بالفوضى والتعسف فى إدارة الشئون التجارية والنقدية للبلاد.

أما الريف فكان محرومًا تمامًا تقريبًا من أى شكل من أشكال التنظيم سوى العلاقات القرابية. ولذلك ترك الريف تحت رحمة العدوان الدورى للعصابات البدوية المسلحة. إذ لم توفر السلطات المملوكية والعثمانية الحماية الكافية للقرى. كما أن حرمان هذه القرى من حق التنظيم، ومن حق

(×) [هذا هو آخر مقالات الراحل العظيم محمد السيد سعيد، وقد كتبه فى منتصف سبتمبر قبل وفاته فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩. كتب محمد المقال استجابة لطلب مجدى عبد الحميد رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ليكون كلمة الافتتاح فى مؤتمر للجمعية عقد فى نوفمبر ٢٠٠٩. ولما كان محمد قد كتبه فى وقت كانت عيونه فيه متعبة للغاية؛ فقد بعث بالمقال إليّ أولاً طالبًا مراجعته وتصحيحه ثم إرساله الى مجدى. وهذا ما قمت به بعد مراجعة المقال مع محمد عبر الهاتف، على مدار أسبوع كامل تقريبًا؛ نظرًا للتدهور المتزايد فى صحته آنذاك. ولهذا السبب أيضا تأخر إعداد وصدور هذا العدد. وستخصص "رواق عربى" عددها المقبل لتحليل مساهمة رئيس تحريرها المؤسس بأقلام زملائه وتلاميذه] بهي الدين حسن – مدير مركز القاهرة.

** رئيس التحرير المؤسس لدورية "رواق عربى".

حمل السلاح بالذات، جعلها معرضة للاجتياح فى أى وقت.

هذا التاريخ الإقطاعى الشرقى تميز حتى عما تمتع به الفلاحون الأوربيون فى العصور الوسطى. ويلاحظ من ناحية أخرى أن تكوين قلاع اتسعت إلى مدن فى العصور الوسطى الأوربية المتأخرة، كان ابتكارًا للحماية من العسف الإقطاعى، وشكل بداية تطور الرأسمالية. وحتى قبل تكون هذه الطبقة البرجوازية، كانت هناك مئات من الروابط الاقتصادية والتجارية تقدم أشكالا مختلفة من الحماية والقدرة على المقاومة للتجار الأوروبيين.

الدولة الغازية ومشروع الحداثة:

لأول مرة تمتع المصريون فعلاً بالحق القانونى فى تكوين الروابط الأهلية فى دستور ١٩٢٣. ورغم أن الدستور لم يميز بين مختلف الروابط، وأهمل بالذات الحق فى تكوين النقابات الحرة، إلا أن الممارسة الفعلية كانت قد سبقت الدستور والقانون. إذ انتشرت أنواع مختلفة من التنظيم منذ سبعينيات القرن التاسع عشر من الجمعيات الخيرية حتى الصالونات الأدبية. وبدءا من قرب نهاية القرن التاسع عشر بدأت أولى التعبيرات عن التنظيم النقابى. ومن الطريف أن النقابات العمالية في ذلك الوقت، مهما تكن بدائية، سبقت الروابط التى تجمع وتنظم مصالح الرأسمالية، مثل الغرف التجارية ولجنة الصناعة والتجارة.

وخلال العصر الليبرالى انبثق مجتمع مدنى مدهش ومتنوع، ليس فقط لأن أساسه الاقتصادي كان هشًا، بل أيضًا لأن المصريين لم يكونوا قد تمتعوا بتراث طويل فى التنظيم. وليس من العجيب فى هذا الإطار أن المقهى قام بدور ما فى التنظيم، على الأقل من حيث المناقشات والمناظرات السياسية التى انتقلت أحيانًا من أروقة الأحزاب إلى المقاهى.

هذا المجتمع الليبرالى كان ينمو جنبًا إلى جنب مع الدولة. فرغم كل شىء كان التنظيم الفنى للدولة يتحسن أيضًا، وإن ببطء بالمقارنة بطموحات النهضة.

بكل أسف فإن هذا المجتمع المدنى تعرّض للإخضاع بوسائل القهر ووسائل أخرى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ – وهو أمر ستكون له عواقب وخيمة بعيدة المدى، كما سنرى فيما بعد – حيث عومل هذا المجتمع بطريقة تشبه العلاقة الاستعمارية، وكأننا عدنا أو مهدنا للعودة إلى عصر المماليك، وخاصة بعد انهيار الجانب التقدمى فى النظام السياسى الذى أسسته ثورة يوليو.

ورغم الانتعاش النسبى الآن لحق التنظيم، وبالذات فى الإطار الجمعياتى، فالواقع الذى يعيشه المجتمع المدنى مهلهل تمامًا، وهو ما يثير عددًا من القضايا الجديرة بالنقاش المتعمق، وثيق الصلة

بالطبع بالجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وقبل أن نعرض لبعض هذه القضايا؛ من المهم أن نفهم حق التنظيم سواءً كحق من حقوق الإنسان أو كإنجاز تاريخى.

الواقع أن الحق فى التنظيم يكاد يكون شرطًا للحضارة ولذات معنى المجتمع. ويستحيل أن يوجد مجتمع بدون أن تربطه ببعضه البعض أشكال متعددة من المنظمات والمؤسسات مهما تكن أوليّة أو بدائية. وبهذا المعنى؛ فالتنظيم ليس فقط حقًا، بل هو شرطًا لاغنى عنه على الإطلاق لنشأة المجتمع المنظم. إذ يمكن عن طريق التنظيم وحده القيام بمئات وآلاف الوظائف الاجتماعية الضرورية لبقاء المجتمع وازدهاره.

ومن ناحية أخرى فالتنظيم الاجتماعى، وخاصة المتقدم نسبيًّا، له ضرورة مطلقة لمقاومة عسف وقهر السلطات العامة (الوطنية) ومناهضة الاستعمار. وتشكل التنظيمات السياسية بالطبع أرقى مستويات التنظيم الاجتماعى، وأكثرها قدرة على إنتاج المقاومة، أو بوجه عام إنتاج مستوى من الممارسة السياسية يتسم بالتوازن بين سلطات الدولة والمجتمع الواسع.

بالطبع كانت هذه القضية صراعية بصورة دائمة في العالم قبل العصر الديموقراطى. ولذلك ساد قانون عام: فمرحلة المقاومة فى تاريخ الشعوب تتسم بمحاولة بناء نسيج قوى من التنظيمات الاجتماعية والسياسية. ومرحلة سيادة القهر الاستعمارى (داخليًا كان أم خارجيًا) كانت تحتم حرمان الشعوب من كل صور التنظيم بقدر ما تستطيع. وفى هذه الحالة تسود حالة من التحلل والنزعة المعادية للمجتمع، وينهار الضبط الاجتماعى الحقيقى، مما يشيع الجريمة كأسلوب إنتاج وتوزيع.

فى القرنين التاسع عشر والعشرين حدثت ثورة فى مستوى التنظيم المدنى: الاجتماعى والسياسى. وقد أتاحت بل أجبرت الرأسمالية مختلف الفئات، وخاصة الفئات المهنية والطبقية العاملة، على بناء منظماتها الحرة النقابية والمهنية والعامة.

لم تتمتع البشرية من قبل بمستويات التنظيم التى تتمتع بها الآن. ومع ذلك فإن فعالية هذا التنظيم فى ضمان المشاركة الجماهيرية والتعبير عن المصالح، والقيام بوظائف الضبط الاجتماعى صار موضع شك كبير.

إذ تقع قضية الحق فى التنظيم فى قلب عملية تشكُّل وتحوُّل الدولة. بل ويستحيل فهم طبيعة الدولة بدون فهم موقفها من قضية التنظيم. ويمكننا أن نميز هنا بين الدولة الغازية التى تولي اهتماما كبيرا لتدمير أو إخضاع التنظيم المدنى والسياسى للمجتمع لسلطتها، وبين الأمل فى مشروع بناء دولة حديثة، تنظر إلى تطور مؤسسات المجتمع المدني كجزء لا يتجزأ من رقيها الذاتى.

وفى مصر، ربما لم يحدث أن تدهورت البنية المؤسسية للمجتمع كما يحدث الآن منذ عصر المماليك.

وبتعبير آخر، فالرأسمالية المعولمة تسمح وربما تشجع على بناء المؤسسات الشعبية فى مجتمعات شتى، ولكن التحول الرأسمالى فى مصر أسهم فى تدمير ما بقى من إرث مصر من التنظيمات القاعدية والمؤسسات المدنية.

وفى اعتقادي أن هذا الواقع يعكس أولوية العامل الاقتصادي موضوعيا. ولذلك سنتحدث عن هذا العامل بسرعة فى البداية ثم ندلف إلى العامل الثقافي، ومن ثم إلى العاملين السياسي والقانوني.

أولاً: العامل الاقتصادي

مثَّل تطور الرأسمالية القوة الدافعة للتنظيم النقابي. ونصّت القوانين الأمريكية منذ القرن التاسع عشر – ورغم العداء للنقابات – على الحق فى التنظيم النقابي، وهو ما عززه التعديل الأول للدستور. والحقيقة أن المجتمع الأمريكي شديد الثراء من حيث البنية المؤسسية. فثمة رابطة قوية لكل هدف أو مصلحة تقريبًا. والتفسير السليم لهذه الظاهرة هو قوة العادات الثقافية. ومع ذلك نلاحظ ميل البنية المؤسسية للمجتمع إلى التحيز الشديد لصالح الراوابط المدنية والمكانية والخيرية. وتأتى الأهداف السياسية متأخرة. ومع ذلك فهذه الروابط تجتمع معا فى بنية مؤسسية شاملة وقديمة هى "التاون هول".

ويشكو المجتمع الأمريكي مع ذلك من أن القوة الحقيقية للروابط قد تراجعت. ويكفي للدلالة على ذلك، تعاظم ضعف النقابات والتى لا تضم سوى ٧,١٪ من قوة العمل فى الوقت الحالي، وهو أقل من نصف ما حققته فى الخمسينيات من القرن العشرين.

وبالطبع فثمة تفسير آخر للعامل الاقتصادى، وهو توفر قدر لا بأس به من المال التطوعى لتشغيل مؤسسات المجتمع المتقدم وخاصة فى أمريكا وألمانيا. فى مصر تعرّضت المؤسسات الاجتماعية والمدنية البحتة، لتصدعات شديدة تتجاوز بكثير ما تعرضت له من ضربات سياسية خلال فترة التحول إلى الانفتاح الاقتصادي الفوضوي. ويمكن القول إن الدمار الذى أحدثته هذه التحولات، أشد وطأة وأعمق أثرًا بكثير من القهر أو الاستيعاب والتلاعب السياسى على أهميته.

فالتحول إلى إلرأسمالية الطفيلية تضمَّن بذاته تدميرا شاملا للتضامن الطبقى والبنية الطبقية؛ إذ توقف التصنيع، وباتت الطبقة العاملة المنظمة فى نقابات تشكّل نسبة بسيطة من الطبقة العاملة ككل، هذا فضلا عن توقف التصنيع وتحوله إلى وحدات إنتاج خفيفة لخدمة الاستيراد.

وهناك فوارق فرعية، ولكنها تترجم إلى أساليب حياة غاية فى الاختلاف والتباين، نتيجة توقف

التصنيع وسيادة حجم اقتصاد الخدمات، والتوسع المذهل فى الأنشطة الرمادية وصناعات بير السلم وانقلاب علاقات التوزيع وقيامها على الخطف المتبادل. ويسمح هذا الوضع بقدر محدود من التنظيم يكاد ينحصر في القطاعات المنظمة مثل الطبقة العاملة الصناعية وموظفي الدولة.

إن فشل المجتمع في مقاومة هذا التدمير يرجع إلى العدوان المنهجي المنظم الذي شنته ثورة يوليو منذ أيامها الأولى ضد كل أشكال التنظيم والتعبير المدني المستقل.

ثانيا: العامل الثقافى

لا أدل من قوة العامل الثقافي من حقيقة تراجع القوة الوظيفية والاقتصادية للقبيلة، وتعاظم الارتباط العاطفى والولاء لها فى عشرات من دول العالم. وبوجه عام يمكن القول إن تكوين الولاء العقدى للتنظيمات القاعدية والمدنية، فى مصر مثلا، ضعُف كثيرًا لأنه فى الأصل كان ضعيفًا، وبسبب التحولات الجارفة فى التطويق الثقافى والأيديولوجي للمجتمع خلال الثلاثين عاما الماضية و"حالته النفسية" الجماعية.

وبشكل محدد، فإن ما حدث هو انهيار الشعور بالجماعة الوطنية وبالأمل بعد هزيمة ١٩٦٧، وهو ما قاد إلى ما يسمى بالحل الفردى. ويضاف هذا العامل لما أكدناه سابقا من شدة التحول إلى نمط بالغ الطفيلية من الفردية اللا أخلاقية، كاتجاه موازٍ للتحول إلى اقتصاد طفيلى منذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين. ومن ناحية أخرى فإن التحول إلى ثقافة إسلامية شكلية ومغلقة، أسهم مساهمة كبرى فى تفكيك المؤسسات الاجتماعية القاعدية وإضعافها.

ثالثا: العامل السياسى

لا شك أنه المسئول الأول والأخير عن حرمان المصريين من القدرة على المقاومة، مثلما أشرنا من قبل. وما زال هذا العامل هو المسئول الأول عن كساد وتراجع نوعية الحياة السياسية فى مصر، وانكماش النخبة القيادية، والانقسام بين أجيال غاضبة محرومة من ثقافة التنظيم المدنى، وأجيال لم يعد لها مصلحة حقيقية فى التغيير. وهو الانقسام الواضح الآن فى النقابات المهنية.

ويعتقد كثيرون أنه سيكون من المستحيل استعادة ثراء البنية التنظيمية المدنية في مصر، دون إنجاز تحول ديموقراطي جذري. غير أن العكس قد يكون صحيحًا أيضًا، بمعنى أن التمكين التنظيمى قد يمثل الشرط الأهم لإنجاز الثورة الديموقراطية.

رابعا: العامل القانونى

لا يزال الحق فى التنظيم كحق إنسانى يتعثر فى مصر، بسبب مصيدة أو شبكة التشريعات المذهلة المعادية للحريات العامة. ولذلك يختلط الأمر على البعض في تحديد العامل الرئيسي، أو العوامل الحقيقية، وراء عرقلة الممارسة الفعلية لحرية التنظيم. وفى بلاد شهدت تحولات سلطوية شديدة، أمكن تنظيم المجتمع وضمان العودة لشكل ديموقراطى للحكم، ليس فقط بسبب البنية الطبقية الأكثر نضوجًا، بل وبسبب بساطة التشريعات المعادية للحريات أيضًا.

ويلاحظ أن البنية التشريعية للاستبداد فى مصر تسد منافذ الحرية، عن طريق تعدد وتنوع وسائل العقاب فى غابة التشريعات المؤذية. وتتعقد هذه التشريعات بصورة مذهلة، ويبلغ بعضها كتبا كبيرة، في حين كان يكفى اقتصارها على سطور قليلة. وتتحيز هذه التشريعات للمنهج العقابى، مما طبع حتى طبقة القضاة – الأفضل ثقافة والأقرب لقضايا الحريات – بذهنية عقابية ومتطرفة.

هل يوجد مخرج من الواقع المضاد للحق فى التنظيم؟

ربما يمكن القول إن أزمة التنظيم المدني والسياسي فى مصر هى جزء، أو تجلٍ خاص، يتوازى مع أزمة عالمية فى التنظيم. غير أنه علينا ألا نخلط بين ما يحدث من تحول فى ممارسة ومناهج التنظيم على المستوى العالمى وما يحدث فى مصر.

يمكن تلخيص بعض اتجاهات التطور فيما يتعلق بالحق فى التنظيم على المستوى العالمى فى المظاهر التالية:

١– التحول من التنظيمات والمؤسسات الطبقية إلى الروابط المكانية والوظيفية. لقد تراجعت قيمة الطبقات فى الممارسة السياسية والاجتماعية فى أكثر الدول الرأسمالية المتقدمة، وذلك قبل أن تتبلور أصلاً فى الأقطار الرأسمالية المتخلفة.

٢– التحوّل داخل أكثرية المجتمعات الرأسمالية المتخلفة، من التنظيمات الطبقية والفئوية إلى الروابط الإثنية والأوليّة والدينية، وإن كان هذا التحول غير شامل أو منسجم.

٣– التحول فى الدول الرأسمالية المتقدمة من التنظيم بمعنى الروابط الثابتة، والتى يشير إليها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلى الروابط المؤقتة المرتبطة بفعل أو هدف محدد. وصارت "الحركات الاجتماعية" بهذا المعنى أبرز اتجاهات العصر الحالى.

٤– التحول من التنظيم المكاني الفعلي إلى التنظيم في فضاء عالمي وافتراضي. ويرتبط بهذا التطور

أن التعبير المكاني عن التنظيم، وهو أمر حتمى مثل تنظيم المظاهرات السياسية، أصبح يقوم على الجماعات الصغيرة التى لا تجمعها أيديولوجية أو مهنة أو مصلحة طبقية، بل التمسك بقيمة سامية أو مصلحة رمزية أو سياسية مهمة مثل مناهضة الحرب.

٥- صعوبة الحفاظ على التنظيمات من الفتور البيروقراطى أو الجيشان السياسى، في مناخ عام يتسم بهشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالعولمة، وذلك بالرغم من توفر أداة تنظيمية قوية وهي الإنترنت.

٦- التفكير فى معنى جديد كليًا للسياسة، يعكس القدرة الأفضل في التنظيم والمشاركة الفعلية فى الحياة السياسية، يتجاوز شكليات الديموقراطية الليبرالية. وفي هذا السياق حققت الأجيال الشابة فى أمريكا انتصارًا كبيرًا بانتخاب أوباما، مما يعطي للمنهج المعاكس قيمة عملية أكبر ولو بصورة مؤقتة، حيث صار من الممكن عن طريق عمل تنظيمى رائع وجارف، أن يحدث تغيير جذري في معادلات السياسة الأمريكية التي صارت جامدة ومعادية للتغيير الحقيقى.

هذا ما يحدث فى أمريكا وبعض الدول المتقدمة الأخرى. وقد لا يخفى أن بعض هذه التحولات شديد الخطورة على الحضارة، وبعضها يعد بآفاق مفتوحة وإن كانت غير واضحة لتحولات أرقى.

ولذلك نعد حق التنظيم واحدا من أهم حقوق الإنسان. ونعده فى الوقت ذاته واحدًا من أهم الإنجازات البشرية. وفى اعتقادى الشخصى أن وظيفة التنظيم الاجتماعى والمدنى والسياسى كأساس للاستقرار الحضارى، تكتسب أولوية على كونها حقًا إنسانيًا. فرغم استحالة الفصل بين الحق والوظيفة الحضارية، فالأخيرة شرط لبقاء المجتمع، ومن ثم تمكينه من المقاومة من خلال ممارسة حق التنظيم.

هل يمكن لمصر أن تحل مشكلتها مع الحق فى التنظيم فى هذا السياق الداخلى والعالمى المعقد؟

نعم. تستطيع مصر أن تستلهم وتؤقلم التجارب العالمية، وبالذات فى بلاد مشابهة، وهى أيضا تحتاج إلى ابداعات حقيقية. إن تجارب شباب ٦ أبريل ملهمة، بالرغم من أنها ما زالت فى بداياتها. كما أن حركة كفاية ستظل نبراسًا لتجربة وطنية رائعة وممتدة رغم كل مشاكلها وعيوبها.

وتشترك التجارب النضالية خلال المرحلة الأخيرة فى أنها تقوم على الحق فى التنظيم، ولو المؤقت والمتحرر من مفهوم التنظيم بمعنى الروابط الثابتة. الأخيرة أكثر تقدمًا بكل تأكيد، غير أن الأولى أقدر على التفاعل مع ضرورات اللحظة الطبقية والاجتماعية، وأكثر مرونة بكثير فى توفير الأطر الحركية، وقيادة المعارك مع السلطات الغاشمة، بل وحتى فيما يتعلق باستمرارية المقاومة.